مقالة في الرد على المجبرة

تأليف : قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار الهمذاني

[2] مقالة في الرد على المجبرة لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد

ذكرتَ أن المجبرة قد اجترأت في وقتنا هذا على التزام أشياء كان سلفهم يمتنعون من التزامها وأطلقوا ألفاظاً كانوا يأبون إطلاقها، بل صار ما كان مشايخنا يرومون إلزامهم إياه أولَ ما يُفتون به. واستغنوا عن الكلام في البدل وعن كثير من العبارات التي كانوا يجادلون[1] بها وإنْ كان لا محصول لها. ومروا على جواز تكليف العاجز ما عجز عنه ومطالبةِ الأعمى بالتمييز بين الألوان والزمن بصعود الأجبال وتعذيب الأسود [على سواده] والزمن على زمانته وتكليف[2] الممنوع صعود السماء والتمشي على الماء وردّ الفائت وإحياء الميت والجمع بين المتضادات وجعل المحدَث [قديماً] والقديم محدَثاً وتعذيبه إذا[3] هو لم يفعل ذلك. وأجازوا في العقل أن يرسل اللهُ إلى عباده رسلاً يدعون إلى عبادة غير الله والكفر به وأن يحسن ذلك منه ومن الفاعل له عند أمره وأن يرد القيامة[4] اثنان فيعذب أحدهما لأنه وحّد الله ويعذب الآخر لأنه ألحد، وأنكروا أن[5] [3] يكون للحسن والقبح في العقل حقيقة أصلاً. وبلغني أن فيهم من التزم أنه ليس في أفعال الله تعالى ما هو[6] حسن لأنهم لما علقوا قبح القبيح بنهي الله عنه والله تعالى ليس بمنهي لم يقبح منه شيء لزوال علة القبح من أفعاله، قيل لهم: [أ]فكذلك؟ فقولوا: إنه ليس في أفعاله حسنٌ إذ علة الحسن فينا وهي الأمر زالت[7] عن أفعاله. واتصل بنا أنهم مروا على ذلك فخالفوا نصّ القرآن والإجماع وخرجوا عن سائر الأديان ولم يُحجِموا عن شيء، وإن ظهر أمره، إلا لخوف عاجل ضرورة ألا[8] يقبل العامة منهم وألا يقارّهم[9] السلطان عليه من جواز ظهور المعجز على الكذاب المدعي للنبوة، وأما من يدعي الإلهية لنفسه

---

1 يجادلون: يجايلون.

2 وتكليف: وتكلف.

3 إذا: اذ.

4 القيامة: القيمة.

5 أن: + لا.

6 هو: هي.

7 زالت: نالت.

8 ألا: ولا.

9 يقارهم: يقارلهم.

فقد أجازوا ذلك. وسألتَ[10] أن أصرف طرفاً من العناية إلى شرح هذا الفصل وأن أذكر من ذلك طرفاً يأتي أدناه على أقصى ما في متنهم[11] إن شاء الله وبه القوة.

يقال لهم: إذا أجزتم أن يضل الله تعالى العباد عن الدين ويستفسد المكلفين ويخلق الضلال في قلوبهم والجحد في ألسنتهم فلِمَ لا يجوز أن يظهر المعجزات على المتقولين[12] ليغتَرَّ بذلك المكلفون فيصدقوهم فيما هم فيه كاذبون؟

فإنْ قالوا: لا يجوز لأن المعجز لنفسه أو لكونه [4] معجزاً دالّ على صدق الصادق ونبوة النبي، فليس يجوز أن ينقلب عما هو عليه ولا أن يخرج من أن يكون دليلاً على ما كان دليلاً عليه، كما لا يجوز أن يخرج المحدَث عن كونه دليلاً على أن له محدِثاً والفعل من أن يكون دليلاً على أن فاعله قادرٌ. قيل لهم: ولم زعمتم ذلك؟ وما وجه دلالة المعجز على صدق من ظهر عليه؟ ومن أي وجه أشبه ما ذكرتموه؟

فإن قالوا: بينوا أنتم وجه دلالة ما ذكرناه على ما زعمتم أنه دليل عليه، بيّنّا وجه ذلك وأوضحناه ونهجنا طريقه، ثم عُدنا إلى المطالبة بوجه دلالة ما سألناهم عنه على المسامحة دون المضايقة.

فإن قالوا: لأنا رأينا دعاء كل من كذب[13] في ذلك لا يسمع[14] والعَلَم عند مسألته لا يقع، فعلمنا أن من ظهر على يديه لا بد من أن يكون مبايناً لغيره من المتخرصين[15]، إذ لو كان كهم لوجب أن يقع عند دعاء كل داعٍ ومسألة كل سائل. يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الغرض في وقوعه [عند] دعوى بعضهم دون بعض هو الاستفساد والتلبيس ولتظنوا ما قلتم أنكم علمتموه[16]؟ فصحّ أن يكون غوايةً وتلبيساً، ولو ظهر على يدي[17] كل كاذب وصح لكل مدّعٍ لجرت العادة به ولم يتم الغرض.

---

10 وسألت: وسيلة.

11 متنهم: منتهم.

12 المتقولين: المقتولين.

13 من كذب: منكذب.

14 لا يسمع: ليسمع.

15 المتخرصين: المتحرصين.

16 علمتموه: علتموه.

17 يدي: يد.

استدلال آخر [5] لهم: إن قالوا: لو جاز أن يظهر المعجز على يدي الكذّابين لم يجز أن يظهر على أحد من الصادقين، فلو وجب أن يكون من ظهر عليه كاذباً في جميع ما يخبر به [لم يجز أن يقع منه صدق] ، كما أنه لما دل عندنا وعندكم على صدق الأنبياء لم يجز أن يقع منهم كذب، وفي عِلْمِنا بصدقِ مَن ظهر على يديه في كثير مما يخبر به دليل على أن المعجز دليل الصدق لا الكذب. يقال لهم: إنا[18] لم نسُمْكم[19] دلالةً أن يكون على كذب الكاذب، وإنما سُمناكم تلبيساً وإضلالاً[20]، وما كان كذلك فليس يجب أن يجري على طريقة واحدة، وإذا كان هذا إلزامنا سقط ما تعلقتم به.

وأيضاً فإن العَلَم ليس هو تصديق[21] لمن ظهر عليه في كل ما يخبر به، وإنما هو تصديق له فيما أخبر به من النبوة لنفسه وتحمّله[22] الرسالة عن ربه. وإذا كان كذلك ثبت أنه لم يظهر قط تصديقاً[23] لمن كذب في هذا المعنى، فأما صدقه في غير ذلك فلا تعلق له بالمعجز. وإنما قلنا نحن: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يكذب في شيء من أخباره، لأن في كذبه[24] في غير ما أداه عن الله تعالى اتهاماً له وتنفيراً[25] عنه. وليس يجوز أن يرسل الله تعالى من يكون كذلك، كما لا يجوز أن يفعل شيئاً[26] من ضروب الاستفساد، وهذه طريقة [6] لا تستمرّ على أصولكم، فالمطالبة بحالها.

فإن قالوا: ليس يخلو المعجز من أن يكون دليلاً على الصدق أو الكذب[27]، فإن كان دليلاً على الصدق فهو ما قلنا، وإن كان دليلاً على الكذب لزم فيه ما ألزمنا.

---

18 إنا: ان.

19 نسمكم: سمكم.

20 وإضلالاً: واصلالا.

21 تصديق: تصديقا.

22 وتحمله: وبحمله.

23 تصديقاً: إلا تصديقاً، الأصل.

24 كذبه: كونه.

25 وتنفيراً: وتنفرا.

26 شيئاً: شيء.

27 أو الكذب: والكذب.

قيل لهم: ما أنكرتم [أن] لا يكون دليلاً على أحدهما وأن يكون الغرض فيه هو التبيين على ما بينا، فهل من فصل؟ وما أنكرتم من أن يكون تصديقاً لكاذب مخصوص وهو المدعي للنبوة، فلا يوجد إلا كذلك، فهل من شيء تدفعون به ما طولبتم[28] به؟ ولن يجدوا ذلك أبداً.

دليل لهم آخر: إن قالوا: إن المعجز تصديق لمن ظهر عليه، فكما لا يجوز أن يصدّق الله أحداً بأن يخبر بأنه صادق وهو كاذب، فكذلك لا يجوز أن يصدّق بما يجري مجرى القول من الفعل.

يقال للنجارية منهم: المسألة عليكم في البابين واحدة، فلم لا يجوز ذلك؟

ويقال للكلاّبية: نحن نلزمكم ذلك، فبم تفصلون[29]؟ فإن قالوا: قد ثبت أن الله تعالى صادق لنفسه أو أن الصدق من صفات ذاته، فليس يجوز عليه الكذب في شيء من أخباره، كما أنه إذا كان عالماً لنفسه لم يجُز أن يجهل شيئاً من معلوماته. قيل لهم: ههنا سلّمنا لكم هذا الذي لا سبيل لكم إليه، وسنبين لكم بطلان دعواكم له فيما بعد، ولكن كيف بِناءُ ما سألناكم [7] عنه على ما سلمناه لكم؟ وذلك أن الكذب لم يمتنع وقوعه من القديم تعالى لقبحه فلا يجوزَ أن يقع منه ما ضاهاه في القبح[30]، وإنما استحال عليه لأنه موصوف بضده لنفسه، وليس هذا المعنى موجوداً فيما سألناكم عنه، لأن المعجز فعل من أفعال الله تعالى، فما الجامع بينهما؟ فلا يجدون شيئاً.

دليل آخر لهم: إن قالوا: لو جاز أن يُظهر الله المعجز على الكذابين لكان لا سبيل لنا على الفصل بين الصادق [والكاذب] والنبي والمتنبئ من جهة الدليل ولكان القديم تعالى غير موصوف بالقدرة على أن يدلنا على الفصل بينهما. وهذا تعجيز له، وقد دل الدليل على أن القدرة من صفات ذاته، فما أدى إلى خلاف ما دل عليه الدليل فهو باطل.

قيل لهم: فقولكم أداكم إليه. وذلك أن كذب الكاذب إذا كان لا يخرج القديم من أن يكون قادراً على كل ما كان قادراً عليه ولم يكن قُبح الفعل يؤمننا من وقوعه منه تعالى على قولكم، فما أنكرتم من أنه لا

---

28 طولبتم: طولتم.

29 تفصلون: تفضلون.

30 القبح: القبيح.

سبيل لنا ولا للقديم تعالى إلى الفصل بين الصادق والكاذب من جهة الدليل؟ ألا ترون [أن] من خالفكم في إجازة الإضلال[31] عن الدين على الله تعالى لقبح ذلك، كيف يمكنه أن يستدل بظهور المعجز [8] على صدق من ظهر عليه، وأنكم مختصّون بتعذر ذلك عليكم على أصولكم؟ فهذا القول مقتضى أصولكم وفرع على مذاهبكم، فإن كان قولكم صحيحاً فهو صحيح، فلا تأبوه، وإن كان باطلاً فقولكم الذي أدى إليه باطل. أرأيتم أن لو جعلنا ابتداء السؤال عن هذا فقلنا لكم: لو جاز أن يضلّ الله عن الدين ويفعل غير ذلك من ضروب القبيح فما الدليل على أنه موصوف بالقدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من جهة الدليل؟ فما كان يكون جوابكم عن ذلك؟

فإن قالوا: إذا ثبت القدرة من صفات ذاته، وكان هذا وجهاً يمكن الفصل فيه وطريقاً يمكن سلوكه ويُتطرق[32] منه إلى الفرق بين النبي والمتنبئ، وجب أن يكون القديم موصوفاً بالقدرة على أن يفرق لنا بينهما وإلا[33] كان ذلك تعجيزاً، قيل لهم: ولم زعمتم أن هذا وجه يمكن الفصل فيه[34] على تلك الأصول، وما الفرق بينكم وبين من قال: إنه لو كانت العقول لا تدل على أن القبيح لا يجوز على الله تعالى، و[تدلّ على] أن الإضلال عن الدين سائغ منه جائز في حكمه، لكان العقل مقتضياً[35] أنه لا سبيل إلى الفصل بين الصادق والكاذب من جهة الدليل، ولكان ذلك في قسم المحال الذي لا تصح القدرة عليه ولا العجز عنه؟

ثم يقال لهم: [أ]ليس في [9] المعلومات ما لا يصح أن يعلم من وجه ويصح أن يعلم من غيره، ولا يجب أن يقال: إن القديم لو لم يكن موصوفاً بالقدرة على أن يُعلمناه[36] من ذلك الوجه لاقتضى ذلك تعجيزه وإخراجه عن صفة هو عليها لنفسه؟ وهذا كالعلم بما كان ويكون وسائر ما يجري العلم به مجرى العلم بالغيب، فإنه لا يصح أن نعلمه بالأدلة العقلية، ولا يوصف تعالى بالقدرة على أن ينصب لنا دليلاً على

---

31 الإضلال: الضلال.

32 ويتطرق: وينطرق.

33 وإلا: ولا.

34 فيه: منه.

35 مقتضياً: مقتضا.

36 يعلمناه: تعلمناه.

وجوده عقلياً وكونه، أو يجعل الأجسام دلالة عليه كما تكون[37] دلالة على الله تعالى، وإن[38] جاز أن يعلمنا بذلك عند الإدراك والخبر المتواتر أو يضطرنا إلى وجود ذلك ابتداءً. وكذلك ما تنكرون أن يكون تعذر وقوع العلم لنا من جهة الدليل بالفصل بين الصادق والكاذب لا يوجب تعجيزه تعالى لانتفاء القدرة عنه عما تجوز[39] القدرة عليه؟

ويقال لهم: أليس ما جرت العادة به من نحو طلوع الشمس وغروبها ونحوه لا يصحّ أن يكون دليلاً على نبوة أحد من الأنبياء، ولا يوصف القديم تعالى بالقدرة على أن يجعا[ه] دليلاً على صدق أحد منهم وهو على ما هو عليه الآن؟ فإذا قالوا: بلى، قيل لهم: فما أنكرتم ألا يكون في العقل دليل على الفصل بين الصادق والكاذب وإن كان ذلك ممكناً من غير جهة الدليل العقلي؟

[10] فإن قالوا: إن ما جرت به العادة وقد كان ممكناً أن يجعله دليلاً بأن لا تجري العادة به فيكون حدوثه على ما يحدث عليه الآن نقضاً لعادة أخرى، فيستدل به على صدق من ظهر عليه، قيل لهم: أفحين جرت به العادة وزال هذا المعنى عنه أوجب ذلك خروجَ القديم عن صفة قد كان عليها لنفسه أو حدوثَ صفةِ نَقْصٍ أو عَجْزٍ له؟ فإذا قالوا: لا، لأنه لما صار إلى حد يستحيل الاستدلال[40] به لم يصح أن يوصف القديم بالقدرة على أن يجعله[41] دليلاً والعجز إنما تصح القدرة عليه، قيل لهم: فكذلك ما كان في الأصل مستحيلاً أن يُعلم بالأدلة العقلية لم يجز أن يقال: إنه يقدر عليه أو يعجز عنه، ويعاد عليهم ما ذكرناه من العلم بالكائنات الغائبات.

ثم يقال لهم: ما الفصل بينكم وبين من قال: إنه لو لم يجز أن يُظهر الله المعجزات على النبيين لم يكن القديم تعالى موصوفاً بالقدرة على أن يضل الناس عن الدين هذا الضرب من الإضلال[42]، وأن يلبّس عليهم هذا النوع من التلبيس، وقد ثبت أن القدرة من صفات ذاته والتلبيس من صفات فعله، وهذا وجهٌ يمكن

---

37 تكون: يكون.

38 وإن: + وان مخطوط.

39 تجوز: يجوز.

40 الاستدلال: استدال.

41 يجعله: مكرر في الأصل.

42 الإضلال: الضلال.

أن يضل[43] فيه عن الدين، فلو لم يصحّ أن يفعله لكان ذلك تعجيزاً له؟ فإن [11] قالوا: لا يكون ذلك تعجيزاً، لأنه قادر على أن يضلّهم بغير هذا الضرب من الإضلال، قلنا لهم: فقولوا أيضاً بما ألزمناكموه ولا يكون تعجيزاً لله تعالى، لأنه قادرٌ أن يُعْلِمهم الصادقَ من الكاذب من غير جهة الدليل بأن يضطرهم إلى ذلك، وهذا هدم لهذا المذهب وقبض لألسنتهم[44] عن الشغب.

فإن قالوا: هو قادر على ذلك، لكن لا يفعله لئلا يخرج بفعله إياه عن صفة هو عليها لنفسه، قيل لهم: إن خروج الشيء عن صفة هو عليها لنفسه لا يكون مقدوراً. وإن كان مثل هذا يجوز أن يكون مقدوراً، فما أنكرتم أن يكون قد فعله فخرج عن تلك الصفة؟ وهذا ما أردنا إلزامكموه من أقبح الوجوه.

فإن قيل: ألستم [لا] تجيزون وقوع ما علم الله تعالى أنه لا يكون، وإن كان مما لو كان لكان حسناً لم يمنع أن تعلموا[45] أنه لا يقع، وأن وقوع مثله جائز مما هو حسن؟ فما أنكرتم أن يكون وقوع هذا الضرب من الإضلال غير جائز وأن يصح أن يُعلم أنه لا يقع، وإن جاز وقوع غيره من الإضلال منه، وأن يكون المانع من هذين أن أحدهما مؤدٍّ إلى تجهيل الله والآخر إلى تعجيزه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؟

قيل لهم: إنا لم نمتنع من إجازة كون ما [12] علم الله أنه لا يكون إذا أردنا بالجواز معنى الشكّ من حيث ذكرتم، لكن متى علمنا أن الله تعالى عالم بأن شيئاً لا يكون فنحن عالِمون بأنه لا يكون، لأنه لا يجوز أن نعلم[46] أن عالِما من العالِمين قد علم كون شيء أو أنه مما لا يكون ونحن شاكّون أو جاهلون بكونه أو أنه مما لا يكون، لأن العالِم بأن العالِم عالِمٌ لا بدّ من أن يكون عالِماً بأن معلومه على ما عِلْمه عليه، ولهذا نظائرُ من مدلولِ الدليل ومُخْبَرِ الحال ونحو ذلك مما سألتم عنه. إنما أَمّننا[47] من وقوعه عِلمُنا بأنه لا يقع، وسؤالكم مبني على ذلك الإبطال[48]، واضمحل، وما ألزمنا يكون. فإنّ ما[49] ادّعيتم أنه مؤدٍّ لكم إلى

---

43 يضل: يصل.

44 لألسنتهم: لا السنتهم.

45 تعلموا: يعلموا.

46 نعلم: يعلم.

47 أمّننا: امنا.

48 الإبطال: والابطال.

49 فإن ما: فانما.

القول بما لا تلتزمونه[50] من تعجيز الله تعالى فأريناكم أنه، إن كانت أصولكم صحيحة، فإنه لا يؤدي إلى ذلك، بل يؤدي إلى إحالة[51] القدرة على ما لا يصحّ أن يكون مقدوراً، وذكرنا له نظائر من خاص قولكم وما تتفق[52] فيه معكم مما يستحيل وصف القديم تعالى بالقدرة عليه، ولم يوجب ذلك تعجيزاً له ولا إخراجه عن صفة من صفات ذاته[53]، وإذا كان هكذا فليس بين ما ألزمناكموه وبين ما سألتم عنه سبب.

ثم يقال لهم: إنا لم نسألكم[54] عن ضلال فرضنا[ه] في نفس المسألة أنه مما علم أنه لا يقع كما سألتم عن هذا[55]، فرضتم في نفس المسألة أنه مما [13] قد علم أنه لا يقع، وإنما سألناكم عن ضلال موقوف على الدليل، وفي جواز وقوعه والشكّ في كونه نتكلم[56] معكم. فليس يخلو[57] من أن يكون مما يصح وصف القديم تعالى بالقدرة على إيجاده على الوجه الذي سألناكم عنه أو لا يصحّ ذلك بل يستحيل، فإن كان مما يستحيل وصفه بالقدرة عليه فليس يلزمكم إذا لم تصفوه بالقدرة عليه تعجيز الله تعالى، فلا تُلزموا أنفسكم ذلك كما لا نلزمكم، ولا يَلزمنا أيضاً تعجيز الله تعالى متى لم نصفه بالقدرة على ما يستحيل أن يكون مقدوراً من الجمع[58] بين المتضادات وسائر المحالات. وإن كان مما يصح وصف القديم بالقدرة عليه فما الذي أمّن من وقوعه؟ فإن الحال عندنا تختلف في مقدورات القديم وتتفق عندكم، وذلك أن قبح القبيح يؤمننا من وقوعه منه تعالى لأدلّتنا المشهورة في ذلك، وما ليس بقبيح فلا سبيل لنا إلى الامتناع[59] من تجويزه، ولا يؤمننا من وقوعه إلا الخبر الصدق إذا ورد بنفي وقوعه. وجميع مقدورات القديم عندكم

---

50 تلتزمونه: يلتزمونه.

51 إحالة: حالة.

52 تتفق: يتفق.

53 ذاته: ذاتية.

54 نسألم: نساءلكم.

55 هذا: هدى.

56 نتكلم: يتكلم.

57 يخلو: يخلوا.

58 الجمع: الجميع.

59 الامتناع: الامناع.

بمنزلة الحسن من مقدوراته عندنا، لأن[60] قبح القبيح لا يحجز عن فعله، بل لا يقبح[61] منه شيء، وعلى قولكم فلا أمان لكم من وقوع شيء من ذلك إلا من جهة الخبر، فإذا كنا إنما نكلمكم في الطرق التي منها يُعلَم صحة الخبر فقد انسدّت عليكم [14] الطرق التي تؤمن[62] من وقوع ما سألنا عنه. وهذا كما ترى يوجب عليهم الانسلاخَ من جميعِ الأديانِ والشرائعِ والشكِ فى سائر الرسل صلوات الله عليهم، ولن يجدوا عن ذلك مذهباً إلا بترك قولهم.

ثم يقال لهم: أيوصف القديم تعالى بالقدرة على أن يظهر المعجزات على الكذّابين؟ فإن قالوا: لا يوصف بالقدرة على ذلك، قيل لهم: فهل يقتضي ذلك تعجيزه تعالى وخروجه عن صفة من صفات ذاته؟ فإن قالوا[63]: لا، قيل لهم: فِلم تنفرون[64] من شيء أحلتم وصفه بالقدرة [عليه] على وجه دون وجه، وذلك أن كذب هذا الكاذب هو الذي أحال وصف القديم تعالى بالقدرة على إظهار المعجز على يده، ولو صدق لم يستحل ذلك؟ فإذا جاز أن يوصف بالقدرة على شيء على[65] بعض الوجوه دون بعض فِلمَ لا يجوز أن يوصف بالقدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من وجه دون وجه، وهذا الاضطرار دون الأكتساب؟ وإن قالوا: إن القديم تعالى موصوف بالقدرة على إظهار المعجز على الكذابين، قيل لهم: فما الذي يؤمّن من فعله؟ فإن قالوا: لو فعله لخرج من [أن] يوصف [ب]القدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من جهة الدليل، قيل لهم: فكأنه يقدر أن يُخرِجَ نفسَه من أن يكون قادراً على ما يصح وصفه بالقدرة عليه، فإن [15] قالوا: نعم، قيل لهم: فما يؤمنكم أن يفعل ذلك؟ فإن [فعله] خرج من أن يكون قادراً، لأن خروجه عن كونه قادراً لو كان أمراً مستحيلاً لما صحّ أن يكون مقدوراً لقادرٍ، كما أن جعل [القديم] مُحدَثاً والمُحدَث قديماً، لما كان مستحيلاً، لم يصح أن يتعلق بقدرة قادرٍ[66].

---

60 لأن: لانه.

61 يقبح: يصح.

62 تؤمن: نؤمن.

63 قالوا: قالو.

64 تنفرون: ينفروا.

65 على: وعلى.

66 قادر: قادرا.

فإن قالوا: لا نقول[67]: إنه لو فعل لخرج من أن يكون قادراً على ما يصح وصفه بالقدرة عليه، لكن لو فعله لاستحال وصفه بالقدرة على الفصل بين الصادق والكاذب من طريق الدليل، قيل لهم: لا ضير، ما تنكرون أن يفعله وإن استحال ذلك بعد فعله؟ فإن منزلة هذا حينئذٍ يكون بمنزلة نفس الشيء أنه متى أوجده فصار موجوداً باقياً استحال وصفه بالقدرة على إيجاده، لأنه تستحيل القدرة على إيجاد الباقي وإن كان من قبل ذلك موصوفاً بالقدرة على إيجاده، وإذا كان هذا هكذا فما الذي يؤمنكم من وقوعه؟ فلا يجدون شغباً، فضلاً عن حجة.

وقد ألزمهم الشيخ أبو عبد الله في أصل هذا الكلام فقال: ما الفصل بينكم وبين من قال: ولو جاز أن يُضلّ الله عن الدين لكنا لا نأمن أن يكون جميع ما فعله ضلالاً، ولو لم نصل إلى الفرق بين الضلال والهدى لكان[68] القديم تعالى لا يوصف بالقدرة على الفصل بين الضلال [16] والهدى؟ فإن قال منهم قائل: إن ما يفعله القديم تعالى ولم يتعلق لنا به أمر ولا نهي فليس بضلال ولا هدى، وما أمر به ونهى عنه فليس الأمر والنهي دليلين على كونه هدىً وضلالاً، بل هما علة كونه كذلك. وليس المعجزُ كذلك، لأنه إنما يدلّ على صِدْقِ الصادق وليس هو ما له يكون الصادقُ صادقاً، وإذا كان هكذا لم يكن هذا الإلزام نظيراً لما قلناه. فإن نقلتم الكلام إلى[69] أن الضلال والهدى لم يكونا[70] ضلالاً وهدىً إلا بالأمر والنهي أخرجتم هذه المسألة إلى شيء آخر.

يقال لهم: أليس ما أمر الله تعالى من الاعتقادات والأخبار عن المحرّمات، وما فعله من ذلك فينا، لا يدل فعله له وأمره به على أن معتقَد الاعتقاد ومخبَر الخبر على ما هما به؟ بل لا يمتنع أن يكون الاعتقاد جهلاً والخبر كذباً، ولا يمكن أن يكون فعله وأمره دليلين على أن مخبر الخبر الذي أمر بفعله ومعتقد الاعتقاد الذي تولّى فعله أو أمر به على ما هو عليه، ولا يوصف بالقدرة على أن يدلّ على حق ذلك من باطله. فإذا قالوا: بلى، قيل لهم: ولم يخرج بهذا عندكم عن صفة هو عليها في ذاته، ولا أوجب صفةَ

67 نقول: يقول.

68 لكان: ولكان.

69 إلى: مكرر في الأصل.

70 يكونا: يكن.

نقصٍ له. فما أنكرتم أنه لا يمكن أن يجعل المعجز دليلاً [17] على صدق من ظهر عليه ولا يوجب ذلك تعجيزاً له ولا خروجه عن صفة من صفات ذاته؟ فقد بان صحة ما ألزمهم إياه بطريق الكلام فيه.

فإن قال: أنتم أيضاً تقولون: إنه لا سبيل إلى ابتداء الاستدلال على أن الله حكيمٌ لا يفعل القبيح بأمره[71] به أو بفعله إياه قبل الأدلة العقلية التي هي تدل على أن القبيح لا يجوز عليه، فكيف أنكرتم مثل هذا علينا؟ قيل له: بمثل ما قلنا طالبناك. وذلك أنه لما كان ابتداء الاستدلال بذلك غيرَ ممكن أحلناه وقلنا: إن القديم تعالى لا يجوز أن يوجب الاستدلال به ولا أن يجعله دليلاً على ما لا يمكن أن يُستدل به علينا، فإذا كنا قد بينا أن الاستدلال بالمعجز على سياق مذهبك يجب أن يكون كذلك، فلا [يمكنك أن] تقول[72]: إنه لو لم يمكن الفصل به بين الصادق والكاذب لأدّى ذلك إلى تعجيز الله تعالى، إذ المحال لا يصح القدرة عليه ولا العجز عنه، كما قلنا نحن فيما ذكرته عنا. فقد بان أنه لا متعلق لهم بشيء من الرسل على وجه ولا سبب، نعوذ بالله من الحيرة في الدين.

فأما القرآن فإنه إنما يُعلم أنه كلام الله تعالى أو حكاية لكلامه أو إفهام لكلامه على ما يطلقه بعضهم [18] بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم. وذلك أنه لا يمتنع أن يخلق الله تعالى القدرة على نظمه والعلم بكيفية تأليفه ووضعه[73] على الوجه الذي بكونه عليه يكون بليغاً فصيحاً، قدْراً من الفصاحة والبلاغة لم تجْرِ العادة بمثله، في بعض البشر، إما فيمن جاء به أو في ملك من الملائكة أو بجنّي[74] من الجن ونحو ذلك. وإذا كان هذا سائغاً في قدرة الله تعالى، ولم يكن قبح ذلك وكونه استفساداً مانعاً من وقوعه من القديم تعالى، وكنا قد بينا أن العلم بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم متعذر على أصولهم، فلا طريق لهم إلى العلم بأنه كلام الله تعالى عيناً أو حكايةً أو إفهاماً.

---

71 بأمره: يومره.

72 تقول: نقول.

73 وضعه: وصفه.

74 بجني: لجني.

فإن قالوا: قد علمنا أنه لم يكن من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لِعِلْمِنا بمقدار كلامه عليه السلام في الفصاحة والبلاغة لما تأدّى[75] إلينا من خُطَبه ومحاوراته في المواضع التي كان يقصد فيها إلى إيراد فصيح الكلام ويعتمد لذلك ويجتهد فيه، فوجدنا ذلك أجمع ناقصاً عن رتبة القرآن في الفصاحة والبلاغة قدراً لم تجرِ[76] العادة بوقوع مثله بين كلام البشر، فأمّننا ذلك من أن يكون من كلامه. قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون القديم تعالى هو الذي يقدّره ويخلق فيه العلم بالفصاحة متى عزم أن يتخرص عليه ويدعي الرسالة منه وينزع ذلك منه [19] عند مخاطباته وخطبه تلبيساً وإضلالاً وغواية واستفساداً؟ وإذا كان هكذا فلِمَ لا يكون من كلامه؟ ثم لِمَ لا تجوّزون أن يكون من كلام غيره من غير البشر كالجنّ والملائكة؟ فإنكم لا تقضون على قدر فصاحة أولئك وبلاغتهم وبأي منظوم الكلام ومنثوره لهم يد.

ويقال للنجارية منهم: بم تدفعون أن يكون في أخبار القرآن، وإن كان كلام الله تعالى، ما هو كذب، وإن كان فيها ما هو صدق، لأن الكلام فعل من أفعاله، فكما لا يمتنع أن يكون في أفعاله الجور والعدل والحسَن والقبيح لم يمتنع أن يكون فيها الكذب والصدق والباطل والحق؟ فلا يجدون شيئاً سوى ما تقدم وقد نقضناه.

وقد تتوهّم الكلابية أنها تعتصم من هذا الإلزام بقولها: إنه تعالى صادق والصدق من صفات ذاته، فليس يجوز أن يوصف بهذا للصدق. ويستدلون على أنه صادق بأن يقولوا: إن القرآن قد تضمن ما لا يشكّ في أنه صدق كالخبر عن الليل والنهار والسماء والأرض ونحو ذلك، فإذا حصل صادقاً في شيء لم يجز أن يكون كاذباً في غيره، لأن الصدق من صفات ذاته. فيقال لهم: أليس قد ثبت أنه صادق في بعضِ ما يصح أن [20] يكون صادقاً عنه دون بعض، ولا يجوز أن يكون عالماً ببعضِ ما يصح أن يكون عالماً به ولا قادراً على بعضِ ما يصح أن يكون قادراً عليه دون بعض؟ فإن قالوا: بلى، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون كاذباً في بعض ما يصح أن يكون صادقاً عنه، وإن لم يجب أن يكون جاهلاً ببعض ما يصح أن يكون عالماً به ولا قادراً على بعض ما يصح أن يكون قادراً عليه؟

75 تأدى: بادى.

76 تجر: تجرى.

فإذا قالوا: هو صادق في جميع ما يصح أن يكون صادقاً عنه، إلا أنه لم يحكِ ذلك لنا أو لم يُفهمنا، يقال لهم: خبرونا عن هذه[77] الحكاية والإفهام، أليسا لا من صفات فعله ولا من صفات ذاته؟ فإذا قالوا: بلى، قيل لهم: أفهي في نفسها كلام وإخبار؟ فإن قالوا: لا، قيل: فكيف تعلمون أن الله تعالى قد صدق في شيء، وما يعني ذلك وما سمعتم كلامَه؟ وإنما تعلمون عقلاً أنه لم يزل متكلماً لنفي الخرس والسكوت عنه على ما تدّعون من ذلك، والخرس والسكوت قد ينتفيان بالكذب كما ينتفيان بالصدق وبغير ذلك من ضروب الكلام، فلِمَ قلتم: إنه صادق ولم تسمعوا كلاماً صدقاً ولا كذباً؟ وما يُدريكم، لعله كاذب لنفسه أو الكذب من صفات ذاته؟

فإن قالوا: هذه الحكاية نفسها كلام، [21] قيل لهم: ومن المكلّم بها؟ فإن قالوا: القديم تعالى، قيل لهم: [أ]يجوز أن يوصف بأنه متكلم من وجهين، من صفات ذاته ومن صفات فعله؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون صادقاً من صفات ذاته كاذباً من صفات فعله؟ فإن قالوا: لو لَزِمَنا هذا للزمكم أن يكون عالماً لنفسه جاهلاً بجهل مُحدَث، قيل لهم: لو قلنا أو أَجَزْنا[78] أن يكون عالماً بعلمٍ بفعله مع كونه عالِماً لنفسه للزمنا ما ألزمناكم، لكنا لا نجيز ذلك، وأنتم قد أجزتموه في الكلام، فما الفصل؟ فإن قالوا: إن المتكلم بهذه الحكاية غير الله، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون ذلك الغير هو الكاذب دون الله؟ فلِمَ قلتم: إن كون القديم صادقاً لذاته يوجب أن يكون ذلك الغير صادقاً في كلامه؟ فإن قالوا: لأنه حكاية لكلامه، قيل لهم: حكاية لكلامه بخبر الحاكي أو بأن سمعتم كلام الله؟ فإن كنتم سمعتم كلام الله، وليس هو هذا، فأَسْمِعونا إياه وعرّفونا أين هو وممن سمعتموه. وإن كنتم سمعتم كلام الحاكي وإضافته إياه إلى الله فلِمَ زعمتم أن ذلك الحاكي قد صدق على قوله أن هذا المسموع منه حكاية كلام الله؟ فلا يجدون في ذلك شغباً.

ثم يقال لهم: إن [22] الحكاية للكلام إنما تكون بإيراد مثله أو بذكر معانيه، والمُحدَث لا يكون مثل القديم، فإذاً هذا المسموع إنما هو خبر عن كلام الله، فما أنكرتم أن يكون كذباً ممن وقع، من قديم أو

---

[77] هذه: هذا.

[78] أجزنا: احدنا.

محدث، وأن يكون كون القديم تعالى صادقاً لنفسه لا يمنع من أن تكون هذه [الحكاية] كذباً؟ فإن قالوا: ليست بكلام أصلاً، قيل لهم: فقد زال الشغل عنا بها، لِمَ زعمتم أن الله صادق أو قد صدق في شيء من كلامه؟ وهذا مما لا حيلة لهم فيه.

ثم يقال لهم: كيف تعلمون أن الخبر عن السماء والأرض، وعما زعمتم أنه صدقٌ لا شكّ أن فيه من أخبار القرآن، خبر[79] عما تَناوَله اللفظ حتى قضيتم أنه صدق؟ والصدق لا يكون صدقاً حتى يكون خبراً، ولا يكون خبراً حتى يُعرَف قصدُ المُخبِر به إلى المخبَر عنه، فالإلغاز والتعمية قد تَعْتَورُ في الكلام، وهما باب من التلبيس[80] والإضلال. فلِمَ لا يجوز أن تكون ألفاظ القرآن كلها خارجة عن تلك الوجوه، فلا يكون فيها شيء قُصد به الخبر عما تناوله اللفظ؟ وهذا أيضاً لا حيلة فيه لهم.

ثم يقال لهم: خبّرونا عن الرسول نفسه، كيف يعلم أن القرآن كلام الله أو حكاية لكلامه، وليس يأمن أن يكون الملَك قد ادّعى [23] إرساله به، إذ لا يأمن أن يكون قادراً على أمثاله وليس يُمَكِّنُه حجةٌ من عقل يمنع بها من إجازة التلبيس على الله تعالى؟ والتمكين من ذلك وعصمة الملئكة إنما تُعلَم سمعاً، وتجويزُ خلقِهم على ما ورد السمعُ يُعلَم عقلاً، فكيف يُعلم أنه رسول الله، بل كيف لا يجوز أن يكون الله هو الذي أمره بالتكذيب عليه؟ وبماذا تعلمون أنه مطيع لله مؤدّ لرسالته دون أن يكون متمرّداً عليه، وقد قلتم: إن التلبيس يجوز على الله؟ وهذا أيضاً مما لا حيلة فيه لهم.

فإن قالوا: الرسول يَعلَم صحة ما أخبره به الملَكُ اضطراراً، وكذلك نحن نعلم أن الرسول إلينا صادق اضطراراً، قيل لهم: أفيصحّ أن يُعلم ذلك استدلالاً؟ فإن قالوا: نعم، طولبوا بالحجة، وليس إلى ذلك طريق. وإن قالوا: لا، قيل لهم: فقد صرتم إلى ما كنتم تمتنعون منه من أنه لا يوصف القديم بالقدرة على أن يدل على صدق الصادق، والفرق بين النبي والمتنبئ [وهذا وجه من الالتباس] من أقبح الوجوه، وإذا صح هذا فما أنكرتم أن يكون المنتظر في هذا هو وقوع العلم الضروري بصدق الرسول، فأما العَلَم بوجوده وعدمه فسيان؟ فإن قالوا: هو كذلك، [24] قيل لهم: فظهوره الآن على الكاذبين أجوز ما يكون إذ كان

---

[79] خبر: خبرا.

[80] التلبيس: + الا.

لا معتبَر به وأن يوجب الله علينا تصديق من لا عَلَم له. فإن مروا على ذلك قيل لهم: فليس للرسول بمعجزه حجة، وإنما يدّعي على ضمائر[81] الناس أنهم يعلمون صدقه ويقولون: إنا لا نعلم صدق[82] ذلك، ولا يمتنع أن يكون من المتنبئ الذي يعرضه[83] معجزٌ يحتجّ به وهو خالٍ من ذلك، لا يُدْلِي بحجة.

وهذا خروج من جميع الأديان والملل، ولا مذهب لكم عنه إلا بترك مذهبكم، وليس لذكر الإجماع في هذا مدخل، ولا يتعلق به من يفهم شيئاً، لأن الإجماع إنما يُعلم سمعاً لقول الرسول، ولولا ذلك لم يكن إجماع المسلمين أولَى بالصحة مما أجمع عليه غيرهم من طريق الرأي ودخول الشبهة.

تمت مقالة قاضي القضاة بقلم الفقير إلى الله تعالى شأنه عبد الرزاق بن الشيخ محمد بن الشيخ طاهر المعروف بالسماوي لثمانٍ بقين من رجب سنة الف وثلثمائة وخمس وثلاثين حامداً لله مصلّياً على رسوله وآله.

---

81 ضمائر. ظمائر.

82 صدق: سياق.

83 يعرضه: يعارضه.